

وثيقة المعلومات الخاصة بالمشروع

مرحلة تحديد المفاهيم

رقم التقرير: PIDC3941

اسم المشروع	برنامج تحسين تقديم الخدمات والحكم المحلي (P148869)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
الدولة	الضفة الغربية وقطاع غزة
القطاع أو القطاعات	خدمات اجتماعية أخرى (30%)، الطرق الريفية والطرق بين المدن والطرق السريعة (25%)، قطاع المياه العامة والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (20%)، إدارة الحكومة دون الوطنية (15%)، إدارة الحكومة المركزية (10%)
الموضوع	المشاركة المدنية (45%)، الحكم البلدي وبناء المؤسسات (20%)، الإدماج الاجتماعي (20%)، اللامركزية (15%)
رقم تعريف المشروع	P148896
المقترض أو المقترضين	وزارة المالية
الوكالة المنفذة للمشروع	وزارة الحكم المحلي
فئة التصنيف البيئي	ب- تقييم جزئي
تاريخ تحضير تحديث وثيقة معلومات المشروع	14 أيار 2014
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة	12 آذار 2015

1. المقدمة والمفهوم

السياق القطري

تمتلك الحكومات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تاريخاً طويلاً. بعضها أنشئ في بدايات القسم الثاني من القرن 19. فالهيئات المحلية سبقت وجود السلطة الفلسطينية التي أسست كأول إدارة للحكومة المركزية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول من عام 1993. وحتى ذلك الحين، كانت الهيئات المحلية هي الجهة الرسمية الوحيدة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مدى العقود، قامت الهيئات المحلية بأعمالها في ظل تعقيدات الأنظمة السياسية والقانونية المختلفة. وقد تم تأسيس السلطة الفلسطينية في البداية لفترة مؤقتة تمتد إلى خمس سنوات بعد توقيع إتفاقية أوسلو حيث أنيطت بها مسؤولية إدارة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. في عام 1994، أنشأت السلطة الفلسطينية وزارة الحكم المحلي والتي كان من أهدافها خلال الفترة الأولية زيادة نطاق الإدارة الإقليمية التابعه للرقابة المستقلة للسلطة الفلسطينية. وقد عززت الهيئات المحلية كوسيلة لتثبيت الهوية الفلسطينية الوطنية على المستوى المحلي وتخطي الفجوات المؤسسية وفجوات تقديم الخدمة.

وقد اشتملت تلك الخطوة الأولى نحو اللامركزية على الموافقة على تأسيس هيئات محلية جديدة والتي كان أغلبها من المجالس القروية ولجان المشاريع. وقد ازداد عدد هذه الهيئات قبل تأسيس السلطة الفلسطينية في منتصف التسعينات من 139 وحدة (109 مجالس قروية و30 بلدية) لأكثر من 350 وحدة بحلول عام 1997. واليوم، فقد وصل عدد هذه الهيئات في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 378 وحدة، منها 135 بلدية و243 مجلس قروي، وذلك بالاستناد إلى حجم السكان كعامل رئيسي و فاصل للتمييز بين تلك الطبقتين من الإدارة. ولكن بنود اتفاقية أوسلو لم تطبق بشكلها الكامل، بل وتوقفت مع بداية الانتفاضة الثانية عام 2000. و قد ترتب على ذلك في هذه الأيام نظام متعدد الطبقات من قيود إدارية ومؤسسية ومادية جزأت الأراضي

إلى جيوب صغيرة لتتجاوز الضفة الغربية وغزة، وذلك بتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق أ، ب، ج مصحوبة بترتيبات أمنية وإدارية مخصصة لكل منطقة. ومع تزايد التجزئة السياسية والجغرافية في العقدين الأخيرين فإن الهيئات المحلية قد اكتسبت أهمية كبيرة من خلال تزويدها السكان المحليين بالخدمات، خصوصاً في المناطق التي تُقيد فيها الحكومات المركزية الصغيرة سياسياً وجغرافياً ومادياً.

وفي الوقت ذاته، يعاني الاقتصاد الفلسطيني الهش من بطء في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل في عام 2013 إلى أدنى نقطة في ستة أعوام. وبعد نمو بمعدل سنوي وصل إلى 11% خلال الأعوام 2010-2011، فقد عاد النمو في الضفة الغربية وغزة بالانخفاض إلى 5.9% في نهاية عام 2012. كما تدهور الوضع الاقتصادي في عام 2013 وفقاً للتقديرات التي أشارت إلى انخفاض حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1.5% في نهاية العام. فقد جلب هذا النمو الاقتصادي البطيء عبئاً ثقيلاً على كاهل موازنة السلطة الفلسطينية. كما ازدادت نفقات السلطة الفلسطينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بعد انخفاضها في السنوات السابقة. ورغم جهود الإصلاح القائمة حالياً، فإن الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية ما زال مقيداً، فمساعدات الجهات المانحة للإنفاق المتكرر انخفضت من 1.76 مليار دولار في عام 2008 إلى 1.26 مليار دولار في 2013 مقترنة بتحصيل إيرادات منخفضة كنتيجة للركود الاقتصادي. وتستمر السلطة الفلسطينية بمراكممة المتأخرات التي أصبحت مصدراً رئيسياً لتمويل العجز في عام 2013.

السياق المؤسسي والقطاعي

ما زالت جودة الخدمات والحصول عليها مشكلة قائمة، فرغم الجهود الحثيثة للهيئات المحلية لمليء فجوات تقديم الخدمات الرئيسية، فإن عدم وجود تمويل كافٍ يسبب انخفاضاً واضحاً في جودة الخدمات المحلية الأساسية وخصوصاً افتقار الهيئات المحلية الصغيرة إلى الوسائل اللازمة لتزويد خدمات محلية للمواطنين بشكل مستمر. كما أن احتياجات تمويل استثمار رأس المال تبقى كبيرة. في حين أن البلديات تعمل بشكل عام على توصيل للخدمات الرئيسية، فإن تغطية خدمات البنية التحتية المحلية الأساسية، كالصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة وإمدادات المياه تبقى غير مكتملة في العديد من الهيئات المحلية الصغيرة والجغرافية، كأغلبية المجالس القروية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة المؤسسية تعتبر محدودة، فالعديد من المجالس القروية تعمل دون طاقم دائم ولا تمتلك القدرة لتأمين الحد الأدنى من معايير الخدمة، فغالبية الهياكل الإدارية متواجدة على الورق فقط.

وتبقى مشكلة الجدوى المالية بعيدة عن المعالجة، حيث لم يرافق سياسة توسيع التغطية الإدارية للسلطة الفلسطينية من خلال إنشاء هيئات محلية إضافية وضع لإطار مؤسسي وقدرة مالية وفنية مطابقين على المستوى المحلي. فالهيئات المحلية تعمل دون الموارد المناسبة وتواجه فجوة مالية مستمرة، والتحويلات المركزي لا يمكن توقعها. وتعتمد هذه الهيئات بشكل كبير على الرسوم التي لا تكفي لاسترداد التكلفة المطلوبة. وعلى الرغم من تلقي المجالس القروية المتزايدة مساعدة من السلطة الفلسطينية، تركز ذلك الدعم بشكل رئيسي على تمويل النفقات الرأسمالية على نطاق صغير وتحسين التنمية المجتمعية والتخطيط الاستثماري، مع إعطاء أولوية أقل لعملية ضمان مستويات الحد الأدنى للخدمة والاستدامة المالية طويلة الأجل. في أغلب الأحوال فقد أهملت تكلفة التشغيل والصيانة للبنية التحتية الجديدة مما تسبب في انخفاض مستويات الخدمة، في حين أن احتياجات رأس المال معروفة وتحتاج إلى اهتمام مستمر، فالسؤال حول كيفية تمويل وصيانة مستويات الخدمة – وخصوصاً في الهيئات المحلية الصغيرة – تزداد أهميته في ضوء الضغوط السائدة على السلطة الفلسطينية.

تستطيع نسبة صغيرة فقط من القرى الموجودة الحفاظ على الخدمات المحلية. فتحسين مستويات الخدمة والاستقرار المالي سيحتاجان إلى معالجة القضايا الأساسية للحد الأدنى للمقاييس والقرارات. أغلب القرى (حوالي 170 قرية) يبلغ تعدادها أقل من 3,000 مواطن، وحتى العدد القليل من القرى الأكبر فهي تعاني من تقديم غير فعال للخدمات وعبء ثقيل من رواتب الموظفين وقدرة فنية غير فعالة. وفيما يتعلق بأغلبية القرى، فإن تقديم الخدمات والإشراف المشتركين سيكون ضرورياً لضمان الحد الأدنى من المعايير بطريقة مستدامة. ومن منطلق إدراك وزارة الحكم المحلي للحاجة إلى رفع وفورات الحجم عند تقديم الخدمات المحلية فقد أطلقت سياسة "الدمج" التي تهدف إلى دمج المجالس القروية أو ضمهم إلى البلديات المجاورة.

ولكن هذه المحاولة لخفض العدد الإجمالي للهيئات المحلية في السياق الفلسطيني أظهرت نتائج مختلطة. ففي الأغلب، المجالس القروية التي حصلت على دعم بناء القدرات بالدرجة المطلوبة لبناء رأس مال اجتماعي قوي و بالاعتماد على نهج "من أسفل إلى أعلى" هي فقط من حققت مستوى كبيراً من التعاون ضمن الأعضاء. وقد عبرت الجهات المتأثرة بالدمج عن عدم رغبة المجالس القروية في التنازل عن الوظائف التمثيلية لها، ناهيك عن الاشتراك في توزيع أموال الاستثمار المتاحة بين دائرة أكبر. وقد تمكنت قرى قليلة من الاندماج الفعلي لتشكيل "بلديات مشتركة جديدة" أو الانضمام إلى البلديات المجاورة. ومن بين الثمانية بلديات التي تأسست خلال الـ 4 سنوات الأخيرة من خلال عمليات الدمج، فقد أصدرت وزارة الحكم المحلي تقريراً يبين بلديتين غير مستقرتين بعد الانتخابات المحلية في أواخر 2013 وبلدية واحدة على الأقل تواجه خطر الحل.

تقدم عملية تقديم الخدمات المشتركة خياراً لرفع وفورات الحجم. وقد سمح النظام الداخلي للهيئات المحلية منذ عام 2006 بتفويض وظائف تقديم الخدمات والتخطيط لها وتطويرها إلى مجالس الخدمات المشتركة. وفي المجمل، يوجد حوالي 70 مجلساً للخدمات المشتركة نصفها يوفر خدمة فردية للهيئات المحلية الأعضاء بينما أسس النصف الآخر لإدارة الوظائف الأساسية كالتخطيط التنموي وإدارة المشاريع نيابة عن المجالس القروية (مجالس الخدمات المشتركة متعددة الخدمات). وتختلف القدرة الوظيفية لدرجة كبيرة بين المجالس القروية الموجودة، و بحسب تقدير وزارة الحكم المحلي فإن ما يقارب 45 من هذه المجالس يمكن اعتباره فاعل. ففي حين يوفر بعض المجالس المشتركة خدمات بلدية منتظمة (مثل إدارة النفايات الصلبة وإمدادات المياه) ويطور مشاريع استثمار رأس المال وينفذها ويعمل على تشغيل أصول البنية التحتية وإدارتها ويعمل على تحصيل رسوم المستخدم، يعتبر البعض الآخر أكثر عشوائية ويوفر دعماً للمجالس القروية لتخطيط المشاريع وإدارتها على نطاق صغير وعلى أساس الطلب.

ولكن الإطار المؤسسي وهيكلية الحكم الرشيد الحالية لتقديم الخدمات المشتركة ييسبب الارتباك في دور ومسؤوليات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة والمرافق العامة. فترتيبات التمويل والإدارة والإشراف غير واضحة وتضعف المساءلة العمودية بين المستويين الأعلى والأسفل للحكومة وكذلك المساءلة الأفقية بين المواطنين والسلطات المحلية ومزودي الخدمات. كما لا تمتلك مجالس الخدمات مساءلة مباشرة أو تمتلك مساءلة ضعيفة متصلة بمستخدمي الخدمة وتميل إلى أن تكون خاضعة للمساءلة لأعضاء الهيئات المحلية فقط. فالمهام الوظيفية غير الممولة بالإعانة المالية والمتأخرات المتركمة تزيد من الإجهاد المالي الواقع على كاهل السلطات المركزية والمحلية. وبشكل عام، فإنه لا يوجد تعريف للحد الأدنى لمعايير مستويات الخدمات وأدائها، مع متابعة قليلة أو معدومة من قبل السلطات المحلية و/أو من خلال تغذية المواطنين الراجعة. ونتيجة لذلك، فإن مجالس الخدمات المشتركة بالكاد تخضع للمساءلة ومن الصعب تقييم تكاليف تقديم الخدمات.

الفجوة التمويلية للاستثمارات المستدامة في الهيئات المحلية الصغيرة. يدعم البنك الدولي وشركاء الدعم الآخرون الحكومات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحسين الخدمات والبنية التحتية المحلية الأساسية. فعلى سبيل المثال، يوفر برنامج تطوير البلديات الذي يديره صندوق تطوير وإقراض البلديات أموالاً استثمارية للبلديات والتي خُصصت من خلال صيغة مبنية على شفافية الأداء. وقد مول برنامج تطوير القرى والأحياء الذي أُغلق مؤخراً البنية التحتية الاجتماعية والخدمات المجتمعية على نطاق صغير من خلال استهداف القرى والأحياء المهمشة والمعزولة جغرافياً. ورغم تقديم هذا الدعم، فما زالت السلطات المحلية تواجه احتياجات استثمارية كبيرة. وعلى الرغم من قدرة 135 بلدية على الوصول إلى الأموال المقدمة من صندوق تطوير وإقراض البلديات، فلا يوجد آلية تمويل منتظمة لتمويل الاستثمارات في الهيئات المحلية الصغيرة. ولا تستطيع المجالس القروية الوصول إلى الأموال المتوفرة من خلال برنامج تطوير البلديات، مما يترك فجوة مالية لـ 243 قرية ومجتمعات مهمشة.

العلاقة مع استراتيجية المساعدة القطرية

يتماشى البرنامج المقترح مع (1) الأعمدة الأساسية المحددة في مذكرة الاستراتيجية المرحلية للضفة الغربية وغزة في 2012-2014 (تقرير رقم: GZ-66781) و(2) خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية في 2011-2013. وعلى وجه الخصوص، فإن البرنامج المقترح سوف يساهم بشكل مباشر في تحقيق العمود الأساسي الأول لمذكرة الاستراتيجية المرحلية "تعزيز مؤسسات الدولة المستقبلية لإدارة الاموال العامة بفعالية وضمان الخدمات للمواطنين". ويستهدف البرنامج منطقة النتائج رقم 1.2 من مذكرة الاستراتيجية المرحلية، "تعزيز الإدارة العامة" (القدرة الادارية للهيئات المحلية) و منطقة النتائج رقم 1.3 "تجارب الخدمات العامة بشكل أكبر مع احتياجات المستخدمين" (المساءلة الاجتماعية في تقديم الخدمات والاستثمارات). كما سيساهم البرنامج في تطوير الأهداف بموجب خطة التنمية الوطنية الجديدة 2014-2016 التي تحضرها الحكومة في الوقت الحالي، فمسودة هذه الخطة تحتوي على ثلاثة أهداف عريضة: أولاً، التركيز على النمو والمنافسة وخلق فرص العمل، ثانياً، تحسين الحوكمة والمؤسسات العامة، ثالثاً، تطوير البنية التحتية.

2. أهداف التنمية المقترحة

أهداف التنمية المقترحة (من استراتيجية المساعدة القطرية)

تستهدف المرحلة الأولى من من البرنامج المقترح تعزيز آلية تمويل الحكم المحلي وتحسين تقديم الخدمات المحلية في المناطق المستهدفة. وتحدد الجهات المستفيدة بالمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة المؤهلة للمشاركة في البرنامج، وستحدد المناطق المستهدفة خلال تنفيذ البرنامج وتكون بالاستناد إلى مواقع الجهات المؤهلة للاستفادة.

نظراً لطبيعة البرنامج القائمة على الطلب، فلا يمكن من الآن معرفة أنواع المشاريع الفرعية المعينة وتحسينات تقديم الخدمات. ولكن من المتوقع أن تشمل الخدمات المحلية المحسنة على خدمات وبنية تحتية أساسية كجمع النفايات الصلبة وإمدادات المياه والصرف الصحي والشوارع المحلية، وسوف تشمل كذلك على خدمات اجتماعية ومجتمعية. ويمثل المستفيدون مجتمعات المجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة المؤهلة.

وسوف يكون برنامج تحسين تقديم الخدمات والحكم المحلي المقترح جزءاً لا يتجزأ من نهج القطاع البرامجي للبنك الدولي لتعزيز كفاءة وفعالية الحكومات المحلية لتحقيق الاستقرار المالي، ولكن المجالس القروية المستهدفة والتي تمثل الهيئات المحلية لا تمتلك حق الوصول إلى الأموال التي قدمها برنامج تطوير البلديات. وسيكمل البرنامج المقترح برنامج تطوير البلديات من خلال استهداف "المستوى الأدنى الهيئات المحلية" بنهج شامل لتحسين أداء تقديم الخدمات ودعم الهيئات المحلية لتحسين تقديم الخدمات ودمجها للوصول إلى مستوى أداء البلديات. ويتوقع من المجالس القروية المستهدفة أن "تتخرج" وتتأهل للحصول على حق الوصول إلى التمويل المقدم من خلال صيغة التخصيص القائمة على الأداء لبرنامج تطوير البلديات على المدى المتوسط وطويل الأمد.

وسيعزز المستوى الأعلى لهدف البرنامج الهيكل التمويلي والحوكمي لجميع الهيئات المحلية لتوفير تغطية خدمائية أفضل وتحسين نوعية الخدمات المحلية بطريقة مستقرة مالياً. كما سيدعم البرنامج المجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة لتحسين أداء تقديم الخدمات بطريقة تدريجية ومقسمة على المراحل البرامجية بما في ذلك المرحلة 1 المقترحة في المذكرة. ولكن تحقيق المستوى الأعلى للهدف سوف يتجاوز نطاق وقدرة المرحلة الأولى.

النتائج الرئيسية (من استراتيجية المساعدة القطرية)

مؤشرات الأداء الرئيسية تشمل:

- زيادة أرقام \ نسب المجالس القروية التي تستلم الأموال بناءً على صيغة تخصيص تتسم بالشفافية.
- زيادة أرقام \ نسب الأسر التي تصل إليها الخدمات المحلية المحسنة في المناطق المستهدفة.

- عدد المستفيدين المباشرين من البرنامج بما في ذلك نسبة الإناث.
- نسبة الهيئات المحلية التي تستفيد من الأموال التحفيزية المقدمة للتنفيذ المشترك.
- الزيادة في أعداد ونسب مجالس الخدمات المشتركة التي تعمل بموجب اتفاقية معتمدة للإطار القانوني والمالي.

3. الوصف الأولي

وصف المفهوم

سيوفر البرنامج المقترح (1) التمويل لمشاريع البنية التحتية المخطط لها محلياً على نطاق صغير لتحسين تقديم الخدمات و(2) دعم تعزيز الهيكل التمويلي والحوكمي للخدمات المحلية المسؤولة والمستدامة مالياً. وستُدعم منحة الاستثمار في نهج القطاع البرنامجي لإنشاء آلية منهجية وشفافة لتخصيص أموال للاستثمار وتقديم دعم للتعزيز المؤسسي للهيئات المحلية غير المؤهلة للتمويل الذي قدمه برنامج تطوير البلديات. وتحتاج الهيئات المحلية لاستيفاء معايير تؤهلها للوصول إلى التمويل بموجب البرنامج. و سوف تكون تلك المعايير قابلة للقياس ببساطة وسهولة ولكنها سوف تعطي مؤشراً (1) لوظائف الهيئات المحلية الأساسية وستكون (2) بمثابة بداية لتأهيل مخصصات أكبر لضمان استدامة البنية التحتية الاستثمارية بما في ذلك التشغيل والصيانة في المستقبل.

سوف يتألف البرنامج المقترح من ثلاث مكونات. سيوفر المكون الأول التمويل ويقدم دعماً لبناء قدرات الهيئات المحلية المؤهلة من أجل الاستثمار في البنية التحتية والخدمات على نطاق صغير بناءً على صيغة تخصيص تنسم بالشفافية. وسيمول المكون الثاني الاستثمارات على نطاق واسع لمجموعة من الهيئات المحلية وذلك بالتعاون مع مجالس الخدمات المشتركة بموجب اتفاقية الإطار التمويلي والقانوني المعتمدة، بالإضافة إلى تمويل عمليات تحسين تقديم الخدمات والبنية التحتية المحلية. وسيوفر البرنامج كذلك الدعم لتعزيز الهيكل التمويلي والحوكمي للخدمات المحلية المسؤولة والمستقرة مالياً من خلال بناء القدرات والتعزيز المؤسسي. وسيمول المكون الثالث إدارة المشاريع وتنفيذها ودعمها والمتابعة والتقييم.

المكون 1: التحويلات للتخطيط المحلي وتقديم الخدمات الأساسية. سيعم هذا المكون إنشاء آلية تحويل بسيطة وشفافة للهيئات المحلية لضمان الوظائف الرئيسية (1) للتخطيط المحلي وخصوصاً خطط تحسين تقديم الخدمات و(2) تقديم الخدمات الرئيسية كخدمات المجتمع والخدمات المحلية المقدمة من المجالس القروية و(3) والحد الأدنى من الوظائف الادارية. وسوف تُدعم الهيئات المحلية التي تستوفي معايير التأهيل الأساسية بصيغة التحويلات المبنية على حصة الفرد وبناء القدرات. فالافتراض الرئيسي هو أن هذه الهيئات تحتاج إلى تعزيز في وظيفة التخطيط والتمثيل لديها لتكون في مركز تستطيع بموجبه تفويض تقديم الخدمات لمنشأة مشتركة. وسيحقق هذا المكون عملية إشراك قوية للمواطنين، فالدروس المستفادة توضح بأن تقديم الخدمات المشترك للبنية التحتية والخدمات البلدية الرئيسية ستكون مهمة لرفع وفورات الحجم ولكنها ستتطلب نهجاً من الأسفل إلى الأعلى يقوده المجتمع لاستكمال النشاطات من الأعلى إلى الأسفل. وقد أسس مشروع تنمية القرى والأحياء الممول من البنك الدولي نهج تنمية يقوده المجتمع في الضفة الغربية وغزة لتمويل احتياجات المجتمع الأساسية والخدمات الاجتماعية، لأن بناء رأس المال الاجتماعي ضروري لتقديم الخدمات والدمج البلدي من الأسفل إلى الأعلى. فقد عزز هذا البرنامج نهجاً متكاملًا بين الجنسين من أجل التخطيط المجتمعي وتحديد الأولويات كالححد الأدنى من المتطلبات للتمثيل النسائي في مجموعات دعم المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشترط البرنامج بأن 70% من مشاريع المجتمع المنفذة سوف تفيد النساء والفئات الأخرى المهمشة كفتة الشباب. فبرنامج تطوير البلديات قد بني وفقاً لمتطلبات إشراك الجنسين في التخطيط الاستثماري وإشراك المواطنين. وسيبني المكون الأول لهذه العملية المقترحة على هذه التجربة لضمان مشاركة النساء بشكل فعال في برامج التخطيط، بينما ستبني عملية بالإضافة إلى بنائه على نهج لمزيد من المتابعة لضمان مشاركة النساء بشكل فعال في برامج التخطيط، بينما ستبني عملية دعم التعزيز المؤسسي للهيئات المحلية على تجربة برنامج تطوير البلديات وبرنامج تطوير القرى والأحياء. فهذا البرنامج الجديد سوف يكيف حزم بناء القدرات لمعالجة احتياجات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة ولتطوير قدراتهم الفنية وإشراك المواطنين وإدراج النوع الاجتماعي.

المكون 2: الاستثمار في البنية التحتية المحلية والخدمات المشتركة. سيوفر هذا المكون التمويل للاستثمارات على نطاق واسع في البنية التحتية المحلية والخدمات المقدمة عن طريق آليات تعاونية في تقديم الخدمات المشتركة بما في ذلك جمع النفايات الصلبة ونقلها و \ أو توسيع إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي وشوارع القرى الداخلية وإعادة تأهيلها. كما سيوفر المكون حافزاً قوياً للتعاون داخل القرى من خلال تخصيص تمويل كبير للاستثمارات التي ستزيد من النفقات الرأسمالية والقدرات الادارية لتأهيل أفراد الهيئات المحلية على أن تتوافق بتحسينات واضحة في تقديم الخدمات. وسوف تعطى الهيئات المحلية حق الوصول إلى التمويل بموجب هذا المكون بعد تأسيس منشأة لتقديم الخدمات المشتركة بترتيبات تمويلية وقانونية واضحة وفقاً لنموذج تطوره وزارة الحكم المحلي. وقد مول برنامج تطوير القروى والأحياء البنية التحتية للمجتمع والخدمات الاجتماعية بشكل رئيسي، فقد اثبت هذا النهج بأنه فعال في دعم التماسك الاجتماعي وبناء رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المستهدفة وسيبقى في مجال تركيز المكون 1. ولكن بالإضافة إلى هذا، فإن نافذة التخصيص الأكبر للمكون 2 سوف تعالج احتياجات الاستثمار الضرورية لملى الفجوات في عملية تقديم الخدمات الرئيسية التي لا تستطيع المجالس القروية تحقيقها بشكل فردي. فغالبية المجالس القروية هي أعضاء في مجلس للخدمات المشتركة ولا يتصور البرنامج المقترح تأسيس منشآت جديدة، ولكن غالبية مجالس الخدمات المشتركة لاتؤدي عملها بشكل جيد وتفقر إلى مصادر التمويل المستدام المتكرر وتعاني من المساءلة الضعيفة، وبالتالي سوف يركز البرنامج المقترح على تعزيز المنشآت من خلال جعل الوصول إلى التمويل مشروطاً باستيفاء الحد الأدنى من المعايير. وسوف تؤهل الهيئات المحلية للوصول إلى التمويل بموجب هذا المكون بعد (1) استيفاء المعايير التأهيلية الأساسية للمكون 1 و (2) بعد الانضمام أو تأسيس منشأة لتقديم الخدمات المشتركة بترتيبات تمويلية وحوكومية واضحة تتماشى مع البرنامج "معايير التخرج". وفي حال تألفت مجالس الخدمات المشتركة من البلديات والمجالس القروية، فإن الأموال سوف تفيد المجتمعات في المجالس القروية الأعضاء أو المجتمعات المهمشة، فعلى سبيل المثال، سوف تتم الاستثمارات في ضمن نطاق حدودها لمنع تشويه آلية تحفيز أداء برنامج تطوير البلديات الذي يستهدف البلديات. كما يجب على الاستثمارات تحت هذا المكون الالتزام بشكل كامل بالاستراتيجيات القطاعية للوزارات المختصة.

المكون 3: إدارة المشاريع ودعم التنفيذ والمتابعة والتقييم. سوف يمول هذا المكون التكاليف المرتبطة بتنفيذ البرنامج بالإضافة إلى تمويل نشاطات بناء القدرات لدعم التعزيز المؤسسي للوكالة المنفذه.

معايير الأهلية. سوف تقترح مجموعتين من معايير الأهلية. وتحتاج الهيئات المحلية إلى استيفاء المعيار الرئيسي بموجب المكون 1 وهو ("معايير الدخول"). فمعايير الدخول يهدف إلى التأكد من أن آليات المساءلة والشفافية للهيئات المحلية في مكانها وأنها معرفتان على النحو التالي: (1) الموازنات السنوية المخططة والمنفذة متاحة للجمهور، (2) المجلس يجتمع بانتظام ومحاضر هذه الاجتماعات متاحة للجمهور، (3) خطة تقديم الخدمات المحلية موجودة بالفعل ومصادق عليها من قبل المجتمع. كما ستحتاج هذه الهيئات الى استيفاء "معايير التخرج" لتصبح مؤهلة للتمويل المقدم بموجب المكون الثاني. وسيولى اهتمام كبير لدعم تأسيس مجالس خدمات مشتركة بهيكل قانوني ومالي واضح ومعرف على النحو التالي: (1) تبني الهيئات المحلية الأعضاء ترتيبات لتقديم خدمات مشتركة مبنية على مساءلة ومعايير أداء واضحة، (2) الاتفاق على هيكل التمويل الشفاف وأهداف استرداد التكاليف (الرسوم والتحويلات والإعانة المالية)، (3) ترتيبات اتخاذ القرار وإعداد التقارير الواضحة.

الاختيار والاستهداف. بالإضافة إلى مخصصات الفرد للهيئات المحلية لاستيفاء معيار الدخول، فقد كان من المقترح أن تشمل صيغة التخصيص عناصر تكافؤ لاستهداف المجتمعات المهمشة وذات الدخل المنخفض. ولم يتم تطوير المعايير والاتفاق عليها حتى الآن ولكن يمكن لهذه المعايير أن تشمل الإنفاق الأسري أو نفقات وإيرادات الهيئات المحلية للفرد أو المؤشرات المرتبطة بدخل الفرد أو بمستوى الخدمات.

التمويل لكل مكون. سيحدد المبلغ المخصص لكل مكون خلال عملية التحضير للبرنامج، وذلك فور معرفة قيمة التمويل الإجمالي للبرنامج، و الذي سيخضع للتمويل الموازي المتاح من قبل شركاء التنمية. ولكن من المتوقع بأن غالبية أموال البرنامج للدورة الأولى ستكون مخصصة للمكون 1 و ذلك بهدف التمكن من الوصول إلى رقم كبير وواضح من الهيئات المحلية وبأموال

كافية لتوفير حافز للمشاركة في البرنامج. ويتوقع من الاستثمارات الممولة تحت المكون 2 أن تكون أكبر حجماً ولكنها ستستهدف مواقع أقل. وسوف تكون مخصصات المكون 2 خاضعة (1) لتحديد المشاريع الفرعية الممكن من خلال تأهيل الهيئات المحلية و(2) توافر التمويل. وسيحدد كلاهما أثناء التحضير للبرنامج، ولكن يتوقع أن يبلغ توزيع الأموال 70-75% للمكون 1 وحوالي 25-30% للمكون 2.

4. سياسات الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تنطبق

سياسات الإجراءات الوقائية التي حددها المشروع	نعم	لا	خاضع للتحديد لاحقاً
التقييم البيئي OP/BP 4.01	X		
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04		X	
الغابات OP/BP 4.36		X	
إدارة مكافحة الآفات OP 4.09		X	
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11		X	
السكان الأصليون OP/BP 4.10		X	
إعادة التوطين القسري OP/BP 4.12		X	
سلامة السدود OP/BP 4.37		X	
مشاريع على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50		X	
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60		X	

5. التمويل (بالدولار الأمريكي "مليون")

التكلفة الكلية للمشروع	5.00	اجمالي تمويل البنك الدولي	0.00
فجوة التمويل	0.00		
مصدر التمويل		المبلغ	
المقترض		0.00	
تمويل خاص		5.00	
المجموع		5.00	

6. نقاط الاتصال

البنك الدولي

جهة الاتصال: بجورن فيليب

المسمى الوظيفي: متخصص في التطوير الحضري

هاتف: 5366+6514 / 9

البريد الإلكتروني: bphilipp@worldbank.org

المقترض / المتلقي / المستلم

الاسم: وزارة المالية

جهة الاتصال: ليلى صبيح

المسمى الوظيفي: مدير عام المشاريع والعلاقات الدولية

هاتف: 2978830

البريد الإلكتروني: lsbah@yahoo.com

الوكالات المنفذة للمشروع

الاسم: وزارة الحكم المحلي

جهة الاتصال: توفيق بديري

المسمى الوظيفي: مدير دائرة التنمية الاقتصادية المحلية

هاتف:

البريد الإلكتروني: ohood2@yahoo.com

7. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:

إنفوشوب

البنك الدولي

شارع 1818 H, NW

واشنطن، 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>